

رئيس الوزراء التركي وحزبه يخسران معركة الحصول على الائتمان الرخيص

نهاية الأردوغانية طريق لعودة القوميين اليمينيين إلى السلطة



الشعب التركي لا يريد أردوغان

النزاع - في الواقع - النمط التاريخي، فلطالما خشي السلاطين العثمانيون من سيطرة القوى المستقلة كالجماعات الدينية. لاسيما السلطان محمد الثاني، فاتح القسطنطينية، الذي كان قمعياً ومتعسفاً؛ فقد قُص الحريات الاقتصادية بهدف إضعاف الأخويات الدينية. وقد شكّل اضطهاد الأقليات الطائفية هاجساً لدى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية. ويهدف التأكيد على استحالة إيمان حكم للدولة. حتى إن رئيس الوزراء التركي داود أوغلو دافع عن عمليات التطهير تلك التي جرت عبر التاريخ. فهو يعتقد بأن تقاليد دولته التركية، تتضمن - في ما تتضمنه - ممارسة «التضحية ببناء الدولة» للبقاء على منافسين محتملين للعرش!!!

مجازفة خطيرة

يأمل القياديون الإعلاميون في حزب العدالة والتنمية إقامة تحالفات جديدة مع الجيش، عدو الحزب القديم، للمساعدة في قمع المعارضين. لكن على أردوغان أن يتذكر، أنّ مجازفة كهذه قد لا تسلم. فلا يجوز لأردوغان أن ينسى ما حصل عام 1971 عندما استعان رئيس الوزراء المحافظ آنذاك، سليمان بيميريل بالجيش لقمع اليساريين، ما أدى به إلى الخروج من السلطة. طلب أردوغان من وزارة العدل إعادة محاكمة موظفي الجيش المسجونين الذين قد يُبرؤن هكذا، بكل بساطة. بيدوان هذا هو ما يحتاج إليه تركيا... «إعادة الأمن والنظام» إلى الدولة. وفي هذا الإطار كتب «نجدت أوليل»، رئيس الجمعية العامة، مؤكداً أن تفعيل النظام البرلماني هو «الأولوية الرئيسية» للقوات

كباش

انتسعت الهوة بين الفريقين في الصيف الماضي، عندما احتل المعارضون «ميدان غازي». وانتقدت وسائل الإعلام التابعة لغولان سياسة أردوغان مقارفة إياه بالفرعون. وكما هو معروف عن تصرفات الحكومة التركية، فقد تلخت سمعة الغولانيين وأعلنت في نهاية 2013 أنها قد تغلق المدارس الغولانية، بهدف حرمان هذه الحركة من المورد الرئيسي للإيرادات والمتطوعين. قامت الحركة الغولانية - بسبب عدم استعدادها لإجراءات كهذه - بدعم التحقيقات الجارية في قضية الفساد، التي كان يتولاها المدعي العام ضدّ أقرباء عدد من الوزراء ورجال الأعمال المقربين من الحكومة. ولمزيد من الاحتياطات أقدم أردوغان على طرد أي مشتبه به غولاني الانتفاء من المراكز الحساسة في الإدارات العامة، كذلك في القضاء والشرطة.

التحالفات تروح وتجيء.. لكن يبدو أنّ الاستبداد هو سمة أبدية وصمت بها تركيا



ويغض النظر عن أنّ أسباباً كتوقعات النمو وارتفاع أسعار الفائدة والقوة النسبية لليرة، كافية لتهديد المستثمرين وتخويعهم، أقله بالنسبة إلى «محرم يلماز»، رئيس جمعية «كبار رجال الأعمال في تركيا»، الذي صرّح في خطاب له في 23 كانون الثاني أنّ تركيا هي بلد «لا يلتفت إلى سيادة القانون، ولا تحترم إلياته القضائية إلى معايير الاتحاد الأوروبي، إذ تلوّثت نزاهة المؤسسات التنظيمية واستقلاليتها، وتعاني الشركات من ضغط الضرائب، ويجري بانتظام تغيير التشريعات المتعلقة بالمناقصات». ثم أضاف في التصريح نفسه أنه: «لا يمكن لرأس المال الأجنبي أن يأتي إلى هذا البلد»!!!

صرّح أردوغان في اليوم التالي: «كلمات يلماز بلغت حدّ الخيانة». وكتب هائل كارافيلي: نفّخت الدولة التركية بديها قبل نحو عقد من الزمن، من الحرس القديم في البلاد ومن القوميين اليمينيين المعروفين باسم «الكمايلين»، عندما فاز الإسلاميون المحافظون - بدعم من الليبراليين - في الانتخابات، قد يتكرر هذا ثانية. فتحالف المحافظين - المؤلف من رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله غولان، رجل الدين المسلم الذي يقود جماعته من المنفي الاختياري في الولايات المتحدة الأمريكية - قد انفجر. في خضم كل هذه المعطيات، يستعدّ الجيش لإحكام نفسه في السياسة مرة أخرى. بدأ هذا كله عام 2011 عندما قرّر أردوغان تطهير معظم مناصري غولان من حزب العدالة والتنمية قبل انتخابات حزيران المقبلة. فهو لم يعد راغباً بمشاركة السلطة مع أحد، كما إنه أبعد معظم الليبراليين ومناصري الرئيس المعتدل عبد الله غول. واستتبع ذلك بإصلاحات في الإدارات العامة أتت كذريعة لعدم السماح للمعارضين الغولانيين بالمشاركة في مواقع البيروقراطية الرئيسية. ردود فعل الغولانيين جاءت في شباط من عام 2012، عندما أصدر النائب العام، على استعداد «خاقان فيدان»، رئيس الاستخبارات التركية والشخصية الأقرب لأردوغان، لاستجوابه حول دوره في المفاوضات السرية بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني.

عارض الغولانيون إجراء محادثات مع الحركة الكردية المعروفة، وأبدوا اعتراضهم من الصحافة التي وضعتها رئاسة الوزراء التركية بتصرف بعض الشخصيات، فأرادوا عرقلة هذه القرارات. وتوريط رئيس الوزراء نفسه. بنجته الخيانة».

وعلى المدى القصير، قد يواجه أردوغان وحزب العدالة والتنمية مرحلة صعبة في نهاية حقبة النمو المرتفع، وارتفاع أسعار الفائدة الذي بلغ أوجّه في الثامن والعشرين من كانون الثاني الماضي، إيدو واضحا أنّ المشهد الاقتصادي بدأ يتأرجح تحت أقدام أردوغان، وليس جلياً إلى أي مدى سيستطيع الصمود.

لا يشعر الجمهور التركي بهذا الانهيار الاقتصادي قبل مرور أشهر عديدة، ما يعني أنّ حزب العدالة والتنمية لا يزال أمامه تسع من الوقت لتصلح المواقف قبل انتخابات الثلاثين من آذار، ما يبشر بالخير بالنسبة إلى أردوغان إذا ما قرّر - وكما هو متوقع - التناقص في انتخابات الصيف الرئاسية.

وكتب هائل كارافيلي: نفّخت الدولة التركية بديها قبل نحو عقد من الزمن، من الحرس القديم في البلاد ومن القوميين اليمينيين المعروفين باسم «الكمايلين»، عندما فاز الإسلاميون المحافظون - بدعم من الليبراليين - في الانتخابات، قد يتكرر هذا ثانية. فتحالف المحافظين - المؤلف من رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله غولان، رجل الدين المسلم الذي يقود جماعته من المنفي الاختياري في الولايات المتحدة الأمريكية - قد انفجر. في خضم كل هذه المعطيات، يستعدّ الجيش لإحكام نفسه في السياسة مرة أخرى. بدأ هذا كله عام 2011 عندما قرّر أردوغان تطهير معظم مناصري غولان من حزب العدالة والتنمية قبل انتخابات حزيران المقبلة. فهو لم يعد راغباً بمشاركة السلطة مع أحد، كما إنه أبعد معظم الليبراليين ومناصري الرئيس المعتدل عبد الله غول. واستتبع ذلك بإصلاحات في الإدارات العامة أتت كذريعة لعدم السماح للمعارضين الغولانيين بالمشاركة في مواقع البيروقراطية الرئيسية. ردود فعل الغولانيين جاءت في شباط من عام 2012، عندما أصدر النائب العام، على استعداد «خاقان فيدان»، رئيس الاستخبارات التركية والشخصية الأقرب لأردوغان، لاستجوابه حول دوره في المفاوضات السرية بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني.

عارض الغولانيون إجراء محادثات مع الحركة الكردية المعروفة، وأبدوا اعتراضهم من الصحافة التي وضعتها رئاسة الوزراء التركية بتصرف بعض الشخصيات، فأرادوا عرقلة هذه القرارات. وتوريط رئيس الوزراء نفسه. بنجته الخيانة».

ترجمة وتحليل: ليلي زيدان عبد الخالق

مسكين أردوغان، إذ يبدو أن اللعنات تلاحقه بينما هو منهك في «ترقيع» تداعيات خطواته، أرض تركيا تتأرجح تحت قدميه، وشعبيته آخذة في الاضمحلال، بينما يصارع الهزيمة كالمحتضر الذي يقارع الموت.

انغمس في المؤامرة الكبرى ضد سورية حتى أذنيه، ظلّمه أن تتوجه سلطانه عثمانيا جديدا على المنطقة أصحى قاب قوسين أو أدنى، وأن سورية ستهزم، وإيران ستُكسر شوكتها، فإذ به يفاجأ بالصمود المدوّي، الذي كسر شوكة أميركا وجرّها إلى طاولة المفاوضات مذعنة، كما جرّها إلى الحوار مع إيران منهزمة.

مسكين أردوغان كيف يتخبّط كالغريق في وحول أسقط نفسه فيها، حتّى داخل بلاده، لم يستطع أن يأتي بالحلول الناجعة حيال الأزمة المالية التي ألمّت ببلاده، فكان عليه أن يتعايش مع تأثيرات رفع سعر الفائدة وقضية الفساد السياسية التي صنعها بنفسه.

كما عليه أن يجد حلاً لأزمته مع الغولانيين، التوّاقين لعزله عن العرش التركي، خصوصاً بعد اتّساع الهوة بين الفريقين في الصيف الماضي، عندما احتلّ المعارضون «ميدان غازي». وعندما انتقدت وسائل الإعلام التابعة لغولان سياسة أردوغان مقارفة إياه بالفرعون.

في هذا التقرير، ترجمة لمقالين وردا في «Foreign affairs»، وفيهما وصف دقيق لازمة التي يمرّ بها رجب الطيب أردوغان، والتي لا يعرف كيف يخرج منها، فهل تشهد تركيا في العام الحالي، نهاية الحالة الأردوغانية؟! كاتب بيتر زالوسكي:

لا يحبذ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان رفعة أسعار الفائدة، وهو مصمّم على استمرار تسليف البنك المركزي في بلاده قروضاً من دون فائدة. إنه كسلسم متدينّ يتمسك بتعاليم الدين الإسلامي الذي يحرم الربا. وقد ذهب بعيداً في كثير من الأحيان. حدّ الاعتراض على مبدأ أساس من مبادئ الاقتصاد، مدّعياً أنّ الفروض عالية الفائدة تسبب التضخم. حتى أنّه ألقي جزءاً من تبعات مشاكله السياسية، بما فيها احتجاجات الصحف الماضي الشعبية وضمان الفساد المستمرة منذ بداية هذا الشتاء. على تحالف غير جدي مع الممولين الدوليين، والحكومات الأجنبية، والإعلام الأجنبي، وأطلق على كل هذا صفة «مجموعة ضغط سعر الفائدة».

كان من الممكن استيعاب إيمان أردوغان بأهمية تسليف قروض قليلة الفائدة، لو لم يكن لبعض الطرق تأثير على السياسة النقدية في تركيا. وحتى أسابيع قليلة مضت، زاد البنك المركزي التركي الفوائد - وعلى مضيض - بنسبة نصف في المئة لمرتين أو ثلاث على الأكثر؛ وقد هذا على أنّه نسبة قليلة جداً، بل ومتأخرة جداً لتفادي الزحف الهائل للتضخم. وما لبنت هذه الخطوة، أن استتبعته بعد لرفع أسعار الفائدة في المستقبل القريب. وكانت هذه إشارة خطيرة بالنسبة إلى المراقبين من أن يكون البنك

جرّدت فضيحة الفساد في حكومة أردوغان حزب العدالة والتنمية من أيّ مصداقية باقية والحرب الشعواء حطمت سمعتها الإدارية

قد صادر استقلالية هذه الخطوة، ليورث أردوغان و«عقبته» في مسألة الفوائد وإصراره. في المقابل على استمرار النمو الاقتصادي.

كتب الخبير الاقتصادي في البنك المركزي «تيم آتش» رسالة إلى الخبراء المعترفين على عملية رفع سعر الفائدة التي حصلت في آب الفائت، والتي جذبت الانتباه بشكل كبير إلى كيفية مساعدة الحكومة في تحقيق 3 إلى 4 في المئة من النمو المستهدف، أكثر من الإهتمام بالحفاظ على قوة الليرة التركية وإبقاء معدلات التضخم على ما هي عليه.

وقد كان مساعداً لعدد من مراقبي الأسواق المالية، أنّه في ليلة الثامن والعشرين من كانون الثاني ورغم إصرار أردوغان على العكس، قام البنك المركزي برفع نسبة الفائدة على أسعار التسليف حوالي 3% إلى 4% من خيار آخر متاح... فتوقعات محافظ البنك المركزي «إيرديم باسجي» قضت بأنّ إذ بلغ سعر صرف الليرة 1.92 لكل دولار أمريكي - ورغم المليارات التي صرفت - فسعر الصرف هو 2.15 منذ بداية عام 2014. وما لبث أن انخفض إلى أبعد من ذلك في الأسابيع التي تلت. ويبدو أن هذه ليست سوى البداية.

شكّل سعر رفع الفائدة بركةً بالنسبة إلى أردوغان. قد يكون أنقذ سمعة البنك المركزي وخبثت سعر صرف الليرة، لكنه أيضاً وضع نداء العلة المالية في خطر. وبعد يوم واحد فقط على إعلان حالة الطوارئ في البنك، قامت المنقحة «جي بي مورغان تشايس» بوضع توقعات النمو الاقتصادي لتركيا لعام 2014 والتي جاءت بين 1.9 و2.5%. وما لبثت «ميريل لينشي» أن خفضت من توقعاتها (3.5 إلى 1.7%). وفي 7 شباط، خفضت Standard & Poor أيضاً من توقعاتها على التصنيفات التركية لتصبح سلبية... ما يُنبئ بمخاطر التباطؤ الاقتصادي الجاد.

غير أن تركيا حققت نجاحاً اقتصادياً لافتاً على مدى العقد الماضي، ولأسباب جيدة. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% سنوياً وزاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل ملحوظ. ففي التسعينات كان نصف الشعب التركي فقط يصف في خانة الطبقة الوسطى، أما اليوم فيلج حجم هذه الطبقة 60%. انخفضت نسبة التضخم وتمتعت الخدمات المصرفية ببلونة لافتة.

السباق إلى الأسواق الناشئة

أغرق برنامج الاحتياطي الفدرالي الأمريكي

يبدو واضحاً أنّ المشهد الاقتصادي بدأ يتأرجح تحت أقدام أردوغان وليس جلياً إلى أي مدى سيستطيع الصمود

المسلحة، مشدداً على «أنّ الجيش عاقد العزم على القيام بكل هذا، لأننا جميعاً نريد السلام في بلادنا». لكن ماذا لو كان الأمان في البلاد معدوماً؟ يقول: «إنّ التدخلات السابقة للجيش تؤكد إصراره على ضمان الحرية والديمقراطية».

المجازفة الوحيدة ليست في عودة الجيش فقط، هناك جيش جديد ينبغي أن يؤخذ وجوده في الحسبان. بما أنّ الإسلاميين المحافظين تمكنوا من السيطرة على جهاز دولة وجيش ضعيفين في 2007 و2008، وبما أنّ عمليات التطهير التي كانت تحصل سابقاً، قد أوقفت، نستطيع من هنا أن نخفّن بأن تعاطف الجيش مع الغولانيين قد ازداد، فرسالة غولان التي تتناشد الضباط - الذين يتحذرون غالباً من عائلات محافظه - الجمع بين الإسلاموية والوطنية بإبقاء الغولانيين بين الصفوف المتقدمة الجنرالات، والتي استنزفت صفوف الجيش العليا، فقد أعتت فرصتين للضباط الشباب بتحقيق وصول وتقدم سريعين. وبما لا شك فيه، أنّ النفوذ الغولاني داخل المؤسسة العسكرية زداد قوة، إذ يأمل أردوغان اليوم، أن تنجح طبقة كبار الضباط الحالية بإبقاء الغولانيين بين الصفوف المتقدمة في عملية الاختيار والتعيين. لكن عليه أن يحذر من خضرة ارتدادية عليه من قبل صغار الضباط الذين لا يرضون لامرته... كما حصل عام 1960، عندما أطيح برئيس الوزراء الدكتاتوري «عدنان مندريس».

لعنة الفساد

جرّدت فضيحة الفساد في حكومة أردوغان حزب العدالة والتنمية من أيّ مصداقية باقية. والحرب الشعواء قد حطمت السمعة الإدارية لهذه الحكومة. كذلك خسّر الغولانيون رأس مالهم الأخلاقي. فلطالما تحلّمت هذه الحركة الآلام والمآسى وظهرت بظهور القوة التي تتخطى أمور السياسة التقافة. لكن الكشف عن مدى قوتها داخل الدولة يقوّض هذه الرؤية. زعزعت هذه الحركة حكم أردوغان لكن هذا لم يجعلها تسلم من زعزعة نفسها. فمناوراتهم لا توحى بالثقة لدى جميع الأتراك. وفي استطلاع حديث العهد، تبين أنّ 6% فقط من الشعب التركي يدعم الغولانيين، بينما يؤيد الحزب الحاكم 28.5%. ويعتقد 45% أنّ كلا الطرفين ليسا على حق.

التحالفات تروح وتجيء، لكن يبدو أنّ الاستبداد هو سمة أبدية وصمت بها تركيا. فمن المرجح أن يؤدي فشل الإسلاميين الأتراك في إدارة أمور الدولة إلى عودة التقليديين إلى الحكم، القوميين اليمينيين الذين يتمتعون بشعبية كبيرة في المجتمع... إنها العودة إلى السلطة.

جدال بيننظي!

بيدو الجدل القائم بين أردوغان والغولانيين كالجدال البيزنطي. لكن علينا أن نتذكر أنها هذه هي الأرض التي أتبقن منها هذا المصطلح. ويتبع هذا



محرم يلماز



اعتقال متورطين بالفساد